المحاضرة رقم02: الأنظمة النقدية

تمهيد:

إن تطور الأنظمة النقدية هو انعكاس لطبيعة التط و ا رت الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المختلفة، و هناك ارتباط وثيق بين هذه التطورات و التطورات النقدية التي فرضت شكل النظام النقدي المتبع و السائد في مرحلة معينة.

مفهوم النظام النقدي:

1-مفهوم النظام النقدي

النظام النقدي هو مجموعة القواعد الخاصة بالوحدات النقدية التي تتخذ أساسا لتقدير قيم السلع والخدمات ومبادلاتها وسداد الديون، وتعكس طبيعة النظام النقدي لمجتمع ما طبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، بسب ارتباط هذه التغيرات بالتطورات النقدية التي صاغت وشكلت نوع النظام النقدي المتبع والسائد في فترة زمنية معينة، إذا تمثل التطورات النقدية طبيعة التحولات النقدية التي عايشها مجتمع ما عبر المراحل التاريخية المتعاقبة والتي شكلت في نهاية الأمر نظامه النقدي.

2-عناصر وخصائص النظام النقدي

يتكون النظام النقدي من عدة عناصر:

-النقود التي يتم استخدامها في التعامل بأشكالها المختلفة؛

-الأساس الذي يتم الاستناد اليه في اصدار النقود والتعامل بها، أي النقد الأساس والذي تمثله القاعدة النقدية؛

-القوانين والأنظمة التي تحكم اصدار النقود والتعامل بها؛

-المؤسسات التي تتولى مهمة اصدار النقود وتوليدها، و إدارتها، وتنظيم عرضها.

أما خصائص النظام النقدي فتتمثل في:

-**المرونة** :يقصد بالمرونة مدى قدرة النظام النقدي على توفير السيولة النقدية في الظروف الاقتصادية المختلفة، وكذلك يندرج تحت مفهوم المرونة قدرة النظام النقدي على تحويل العملات و إتمام المبادلات وتحريك رأس المال والاستثمارات وجذبها؛

-**الأولويات المتعددة وتحقيق العدالة الاجتماعية** :النظام التعددي المرغوب هو الذي تكون أولوياته متعددة كتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وثبات قيمة العملة، وهذه الأهداف تؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية لأنها تحافظ على أموال الأفراد وتحمي حقوقهم؛

-**الكفاءة والفعالية** :يقصد بها مدى قدرة النظام النقدي على ادارة اجهاز المصرفي والنقدي في البلاد، ومن أهم المؤشرات للكفاءة والفعالية هو تحقيق استقرار في العملة الوطنية.

3-مميزات النظام النقدي الجيد:

لكي يؤدي النظام النقدي أهدافه بصورة مقبولة و جيدة، لا بد وأن يتمتع بصفات معينة أهمها:

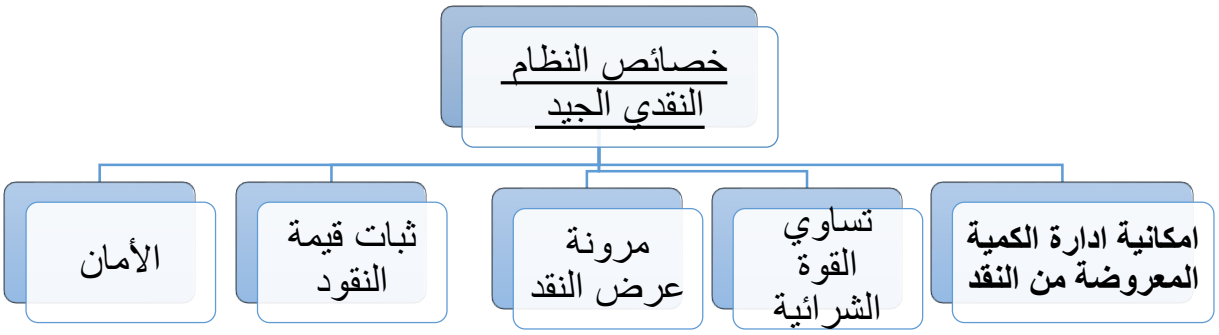

-**امكانية ادارة الكمية المعروضة من النقد**، وذلك بواسطة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي؛

-**تساوي القوة الشرائية:** وذلك من خلال القدرة على تحويل أي نوع من النقود الى نوع أخر دون أن تفقد النقود أي جزء من قوتها الشرائية نتيجة التحويل؛

-**مرونة عرض النقد:** أي القدرة على التوسع والانكماش حسب احتياجات الاقتصاد؛

-**ثبات قيمة النقود:** وهذا يساعد في استقرار الأسعار؛

-**الأمان :** وكان يقصد بالأمان امكانية تحويل النقود الورقية الى ذهب وفضة، وفي الوقت الحاضر هو ضمان الحكومة لهذه الأوراق بقبولها بين الأفراد.

II. أنواع الأنظة النقدية :

يمكن حصر النظم النقدية في نظام المعدنين ، المعدن الواحد، النظام الورقي،النظام النقدي الآلي ويمكن النظر اليهم بشيء من التفصيل كما يلي:

1.نظام المعدنين:

_يقوم هذا النظام على تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من معدنيين هما: الذهب والفضة، وبالتالي تكون الوحدة من العملة الوطنية قابلة للتحويل إلى أي نوع من المعدنيين، إلا أن نتائج العمل بهذا النظام لم تكن مرضية بسبب ما يعرف Grisham ‘s law بقانون جريشام وزير خزانة انجليزي في ذلك الوقت والذي ينص على أن «**النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة**» **Bad money drives out good**ومفاده أنه إذ اكانت هناك عملتين واحدة من ذهب والثانية من فضة، ولظروف ما أصبح سعر الذهب كمعدن أغلى منه كعملة، سيعمل الأفراد على تحويل العملات الذهبية إلى معدن، وبالتالي تخرج العملات الذهبية من التداول وتبقى العملات الفضية، ضف إلى ذلك أن بعض الأفراد يتركون العملات الذهبية للمعاملات الخارجية مثال :

- في الو .م .أ: في سنة 1792أقرت أن : 1$= 24.75غ من الذهب

1غ من الذهب = 15غ من الفضة

- في فرنسا 1غ من الذهب = 15.5 غ من الذهب

2. نظام المعدن الواحد:

بموجب هذا النظام أصبح الذهب مقياسا مشتركا للقيم الاقتصادية، وقد ساد العمل بقاعدة الذهب من 1816 إلى غاية 1934 ،المتتبع للتطور التاريخي للنظام المعدن الواحد والذي اشتهر باسم **قاعدة الذهب** يجد أنه مر بالمراحل التالية:

- مرحلة نظام المسكوكات الذهبية.

- مرحلة نظام السبائك الذهبية.
- مرحلة نظام الصرف بالذهب.

وفيما يلي عرض موجز لكل مرحلة من المراحل السابق ذكرها:

2-1نظام المسكوكات :نظام المسكوكات الذهبية يمثل **اول نظام لقاعدة الذهب** وكان تمثيله له كاملا، حيث ان النقود في هذا النظام هي نقود ذهبية، وبشكل مسكوكات، حيث تتداول في شكل قطع متماثلة في الوزن والعيار، وتحمل ختم السلطة النقدية، ويقوم هذا النظام على أساس:

- ان النقود في هذا النظام هي نقود ذهبية، وتكون قيمة النقد في هذه الحالة مساوية لقيمة الذهب الذي تتكون منه النقود.
- عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة إلى البلد المعني.
- أن المسكوكات الذهبية هي القاعدة القانونية لسداد الديون(لا يحق للفرد أن يرفض قبول هذه المسكوكات في تسوية المعاملات).
- يحق لأي فرد تحويل النقود إلى ذهب والعكس.
- عدم وجود أي قيود على إصدار المسكوكات الذهبية (من حيث الكمية).

2-2 -نظام السبائك:بعد هذا النظام في أعقاب الحرب العالمية الأولى،لجأت معظم دول العالم إلى نظام السبائك الذهبية بعد تخليها عن قاعدة المسكوكات الذهبية بسبب **التوسع التجاري ومحدودية انتاج الذهب**، **وتوسع الحكومات في الانفاق بسبب الحروب**، وقد اتبعت انجلترا هذا النظام عام 1925وحددت وزن السبيكة ب400 أوقية ،وكذلك اتبعت القاعدة فرنسا فحددت وزن السبيكة ب 12 كيلوغرام وتتمثل عناصر هذا النظام في الآتي:

- قيام البنوك المركزية بإصدار عملة معدنية أو ورقية يتم تداولها على أساس الوزن الذي تم تحديده بالذهب.
- تحتفظ البنوك المركزية بسبائك ذهبية في خزانتها كغطاء للعملات المصدرة.
- لا يتم استخدام هذه السبائك في المعاملات الداخلية وإنما يتم استخدامها في المعاملات الخارجية فقط.
- يقتصر حق تحويل العملات النقدية المتداولة إلى ذهب على من يملكون مبالغ كبيرة فقط.

وبذلك استطاعت الحكومة أن تزيد من سيطرتها على عرض الذهب والرقابة على هذا العرض ومنع وصول الأفراد اليه. وكان من نتائج استخدام قاعدة السبائك الذهبية أنه تم تحديد سعر ثابت للذهب بالعملات الورقية واستعداد السلطات النقدية لبيع وشراء السبائك الذهبية بالوزن والسعر الذي حدده القانون مع حرية تصدير الذهب واستيراده.

2-3نظام الصرف بالذهب :وفق هذا النظام تحدد البنوك المركزية علاقة عملتها بالذهب بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الاحتفاظ بعملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، وبذلك تشكل هذه العملات غطاء لعملاتها بدلا عن الذهب، وتتمثل أهم ملامح هذا النظام في الآتي:

- تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل قيمة عملة أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب مثل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي.

❖ تحتفظ البنوك المركزية في خزانتها بعملات الدول التي ربطت بها عملتها كغطاء للعملات المصدرة (كما يحق لها الاحتفاظ بقدر من الذهب).

يلاحظ أن هذا النظام قد ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في انتاج الذهب والاحتياطي من الذهب، ومع ذلك فإن النظام يجعل الدولة التي تتبناه تابعة لاقتصاد الدولة التي ربطت عملتها بها والتقلبات التي تطرأ على عملتها.

3-نظام النقد الالزامي: وهو النظام أو القاعدة المستخدمة حاليا في كل دول العالم تقريبا منذ أوائل السبعينات(1971)، يقوم هذا النظام النقدي على إصدار عملات نقدية ورقية من خلال السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي، دون أن يكون لها صلة بالإحتياطي من الذهب لدى الدولة، وانما يتم الإصدار النقدي بناء على مقتضيات النشاط الاقتصادي والظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع ودوافع السياسة النقدية المنتهجة، وقيمة وحجم الاحتياطي من النقد الأجنبي. أي أنه في ظل هذا النظام ليس للأوراق النقدية الإلزامية قيمة في حد ذاتها (لا يوجد لها قيمة ذاتية كما كان عليه الوضع في نظام قاعدة الذهب)، ويتطلب أن تجعل الحكومة للنقود قوة إلزامية في التداول مع وجود قدر مناسب من الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي في شكل عملات قابلة لتسوية المعاملات ومقبولة ضمن النظام النقدي الدولي. إن نظام النقود الالزامية(القانوية)يتسم بالعديد من السمات الخاصة بها، والتي تميزها عن غيرها من الأنظمة النقدية الأخرى، ومن هذه السمات:

-إن نظام النقود القانونية يقوم على أساس أن النقود في هذا النظام تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة، وقوة الابراء هذه تستند الى القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة من خلال سلطتها النقدية، والتي تفرض الالزام بالتعامل بها وقبولها قبولا عاما لتسوية كافة التعاملات وتسديد كافة الالتزامات؛

-إن النقود في ظل هذا النظام لا يحق لحاملها طلب تحويلها الى ذهب أو أي معدن آخر، وبالتالي لا توجد علاقة بين قيمة العملة وقيمة الذهب، وذلك حتى بالحالات التي يتم ربط بها اصدار العملة بغطاء يمكن ان يتكون من الذهب أو العملات الأخرى، أو مزيج منها؛

-ان السلطة النقدية هي المسئولة عن اصدار النقود في هذا النظام لتحقيق أهداف النظام النقدية، والتي من اهمها استقرار قيمة العملة في الداخل والخارج، وفي تسيير عمل النشاطات الاقتصادية وتسهيل المبادلات ، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو أكبر...الخ.

4. النظام النقدي بين النقود الورقية والنقود الإلكترونية

نتيجة للتقدم التكنولوجي الحاصل، عرف النظام النقدي شكلا جديدا يعتمد عامل التكنولوجيا وهو ماعرف بالنظام النقدي الآلي.

1.4. النظام النقدي الآلي:

شهد النظام النقدي الورقي بعد الأزمة النقدية العالمية الكبرى 1933/1929 تغيرات متسارعة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت بوادر إستخدام الورق البلاستيكي، ومع التطور الحاصل في مجال الإلكترونيات الدقيقة، الذي أستغل في مجال الخدمات والمبادلات لاسيما في عرض خدمات الجهاز المصرفي، ومن أهمها بطاقة الدفع الإلكتروني.

ويعود الفضل في ذلك (البطاقات البلاستيكية الإلكترونية) إلى شركات البترول الأمريكية التي إستخدمتها في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أدخلته سنة 1950، هذه البطاقات في المجال التجاري والخدمي وإستخدمها كوسيلة دفع

هامة في الأعمال المصرفية وغيرها، وإزداد إستخدامها مع إزدياد فوائد ومزايا الدفع الإلكتروني (سرعة إجراء المبدلات، تجنب مخاطر حمل النقود، فعالية الدفع ... الخ)، وخاصة عند بناء شبكة الأنترنت (internet) حيث زاد التعامل بها في داخل الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة، مما تقدم يمكن القول أن جانبا من المعاملات النقدية اليوم يخضع لنوع جديد من النقود الإلكترونية وتنظيم جديد وإجراءات خاصة تسمى بالنظام النقدي الآلي.

يوضح الشكل ملخص لمختلف أنواع الأنظمة النقدية:

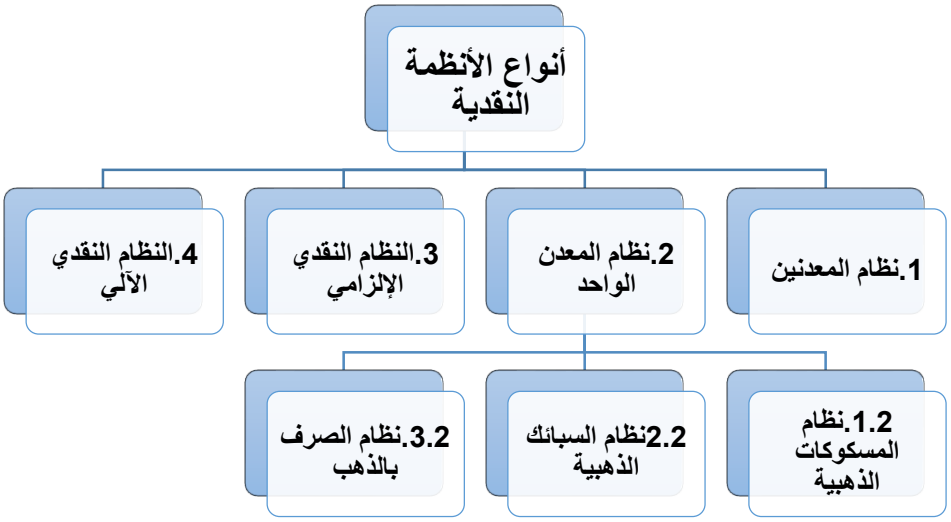

المصدر: من إعداد أستاذة المقياس